

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

المصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الجزئية

رقم القضية : ٢٠٠٩/١٠٢٩

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضية القاضي السيد عبد الله المسلمان
وعضوية القضاة السادة

أحمد المومني، محمد متروك العجارمة، أحمد الخطيب، مندوب الأمن العام

المميز :-
وكيلته المحامية

المميز ضد :- الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ قدم هذا التمييز للمعلن في الحكم الصادر عن محكمة الشرطة رقم (٢٠٠٨/٢٨٣) فصل ٢٠٠٩/٥/٧ القاضي بتجريم من مرتب قوات الدرك المتهم الشرطي رقم بالتهمة الأولى المسندة إليه وهي السرقة خلافاً لأحكام المادة (١/٤) عقوبات، وإدانة المتهم بالتهمة الثانية المسندة إليه وهي مخالفة لأوامر والتعليمات المتمثلة بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسكلاً لا يتفق والاحترام الواجب لها خلافاً لأحكام المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن وبدلالة المادة (١/٣٥) منه هذا قررت المحكمة الحكم على المجرم الشرطي رقم

الدرك وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات محسوباً له مدة التوقيف عن التهمة الأولى المسندة إليه وهي السرقة عملاً بأحكام المادة (١/٤٠٤) عقوبات ونظراً لكونه شاب في مقتبل العمر والمعلل الوحيد لأسرته وإسقاط الحق الشخصي عنه تقرر المحكمة أخذة بالأسباب المخففة التقديرية وتخفيض العقوبة حتى النصف لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف محسوباً له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات والحبس لمدة شهرين محسوباً له مدة التوقيف عن التهمة الثانية المسندة إليه

- ...
- 6- ...
- 7- ...
- 8- ...
- ...
- 9- ...
- 10- ...
- ...
- 11- ...
- ...
- 12- ...
- ...
- 13- ...
- ...
- 14- ...
- ...
- 15- ...
- ...
- 16- ...
- ...
- 17- ...

... ..

• ... (1) ... (18/6) ...

• ... (18/1) ... (18/1) ...

• ... (18/3) ... (18/3) ...

• ... (18/3) ... (18/3) ...

:- بتاریخ ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو فیصلہ کیا گیا کہ اس کی تصدیق ۲۰۰۸/۵/۸ (تاریخ ۲۰۰۸/۷/۸۷۸) کے تحت کی جائے۔

۱۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
۲۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
۳۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
۴۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔

:- فیصلہ کیا گیا کہ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی جائے۔

- ۱۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۲۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۳۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۴۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔

:- فیصلہ کیا گیا کہ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی جائے۔

۱۱

- ۱۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۲۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۳۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔
- ۴۔ اس کی تصدیق ۱۱/۱/۲۰۰۸ء کو کی گئی۔

بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠ وفي حوالي الساعة الواحدة ليلاً توجه المتهم برفقة شريكه المدعو سيراً على الأقدام باتجاه شارع النادي الكائن في الوحدات حيث يوجد محل الأجهزة الخلوية الذي تم الاتفاق بينهما على سرقة والعائد لشاهد النيابة وكان المتهم يحمل العتلة الخاصة بكس الأقفال والتي قام بإخفائها في كم الجاكيت الذي كان يرتديه وقل وصول المتهم وشريكه المدعو إلى محل الخلويات المنوي سرقة توقيف شريك المتهم المدعو من أجل مراقبة المتهم أثناء قيامه بسرقة المحل حيث قام المتهم بالتوجه إلى محل الخلويات العائد لشاهد النيابة وقام بكسر وخلع الأقفال الموجودة على باب المحل بواسطة العتلة التي كانت بحوزته ومن ثم الدخول إلى داخل محل الأجهزة الخلوية حيث كان يحمل بيده حقيبة وقام بأخذ الأجهزة الخلوية المعروضة في الباترينا وقام بسرقة (٢٥) جهاز خلوي نوع (نوكيا ١٢٠٠) و (٨) أجهزة نوع (نوكيا ١١٠) و (٥) أجهزة مستعملة ومن ثم قام المتهم وشريكه بالعودة إلى منزل المتهم وتقدماً الأجهزة الخلوية التي قام بسرقتها المتهم وشريكه المدعو وبعد حوالي أسبوع قام المتهم وشريكه ببيع الأجهزة الخلوية التي قاموا بسرقتها على محلات البسطات في وسط البلد / عمان بأسعار مختلفة من ثمانية إلى تسعة دنانير لكل جهاز خلوي ومن ثم قام المتهم وشريكه المدعو بتقسيم مجموع ما تم بيعه من الأجهزة الخلوية وقد احتفظ المتهم بجهاز خلوي نوع (نوكيا موبيل ١٢٠٠) ففي حين احتفظ شريكه بجهاز آخر (نوكيا ١٢٠٠) حيث قام المتهم بوضع الشريحة والمسجلة باسمه على الجهاز الخلوي الذي احتفظ به، وذلك من أجل إدامة الاتصال فيما بينهما، وكما ثبت أنه تم ضبط الجهاز الخلوي نوع (نوكيا ١٢٠٠) وهو أحد الأجهزة الخلوية المسروقة مع المتهم وموضوع عليه الشريحة العائدة للمتهم، كما ثبت أيضاً أنه أثناء بيع الأجهزة الخلوية المسروقة من قبل المتهم وشريكه المدعو لأصحاب البسطات التجارية في وسط البلد تم بيعها دون ورقة مبيعة وذلك كون المتهم يعرف على نفسه بأنه رجل أمن عام مما يولد الثقة لدى التجار وعدم مطالبهم بأي نوع من الكفالة والنايت أيضاً أن المتهم وشريكه أعاد للمشتكي جهازين خلويين من الأجهزة التي تم سرقتها من داخل المحل وأسقط المشتكي حقه الشخصي عن المتهم والنايت أيضاً أن المتهم سلك مغيراً أوراقيات وظيفته كونه رجل أمن عام .

طبقت محكمة الشرطة القانون على هذه الواقعة ووجدت المحكمة أن مجمل الأفعال الصادرة عن المتهم والمتمثلة بقيامه بحوالي الساعة الواحدة ليلاً بالتوجه إلى محل شاهد

(١) وضعه بالإشغال المشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات محسوبا له مدة التوقيف عن التهمة الأولى المسندة إليه وهي السرقة عملاً بأحكام المادة (١/٤٠٤) عقوبات . ونظراً لكونه شهاب في مقتبل العمر والمعلل الوحيد لأسرته وإسقاط الحق الشخصي عنه تقرر المحكمة أخذة بالأسباب المخففة التقديرية وتخفيض العقوبة حتى النصف لتصبح الأشغال المشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف محسوبا له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات .

(٢) الحبس لمدة شهرين محسوبا له مدة التوقيف عن التهمة الثانية المسندة إليه وهي مخالفة الأوامر والتعليمات المتمثلة بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب لها عملاً بأحكام المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (١/٣٥) منه .

(٣) دعم العقوبات الواردة في البندين (١ + ٢) وتنفيذ العقوبة الأشد دون سواها لتصبح العقوبة وضعه بالإشغال المشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف محسوبا له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات .

(٤) الطرد من الخدمة في جهاز الأمن العام عملاً بأحكام المادة (٩/٧٢) من قانون الأمن العام وبدلالة .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه للأسباب


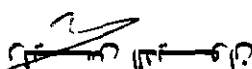


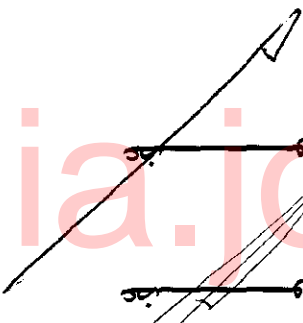
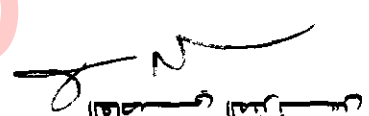
الميسوسة باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٩ .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن السبب الثاني :- وفيه يعنى الطاعن على محكمة الشرطة خطأها في اعتمادها في إداة المتهم الطاعن على أقوال المتهم كونها أقوال المتهم ضد متهم و لا يؤخذ بها إلا بقريضة تويده .

وفي ذلك نجد أن مدعي عام محكمة الشرطة ومحكمة الشرطة قد استمعت إلى المصو شأها في الدعوى وبعد تحليفه القسم القانوني ومن

تفريق هذه الشهادة نجد أنه ينكر فيها أنه ذهب مع المتهم الطاعن إلى محل الخلوات


 ٣٠٣






lawpedia.jo

=====

٢٠٠٩/٧/١٧ الموافق ١٤٣٠ سنة رمضان ١٦ تاريخ إصدار القرار
 القرار المعتمده
 واعادة الاوراق الى محكمة الشريعة للسير بالدعي وفق ما استلزمه ومن ثم إصدار
 قراره
 في تاريخ
 لاداء واجباته طبقاً لما بيانه في التماسه المذكورة